الوطن
عينٌ على الوطن...
سورية يومية سياسية مستقلة

الأحد ٣١ تموز ٢٠٢٢ | الموافق ٢ المحرم ١٤٤٤ هـ | العدد ٣٧٨١ السنة السادسة عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy | Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | July 31, 2022 | No. 3781 | 16th year

سورية والعراق يبحثان اليوم تطور العلاقات السياحية بين البلدين

منذر عيد

يبدأ اليوم وزير الثقافة والسياحة والآثار العراقي حسن ناظم، والوفد المرافق له، زيارة إلى دمشق تستمر يومين.

وكشفت مصادر في السفارة العراقية بدمشق لـ«الوطن» أن ناظم سيلتقي رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس ووزير السياحة محمد رامي رضوان مرتيني، ووزيرة الثقافة لبانة مشوح، وسيقوم بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون السياحي بين العراق وسورية وتبادل الوفود والسياح والخبرات وزوار المراقد المقدسة والأماكن الدينية والسياحية في البلدين.

ويعقد مرتيني وناظم، والوفد المرافق له، اجتماعاً اليوم، بهدف مناقشة تطور العلاقات السياحية بين البلدين.

وأعلن مرتيني في تشرين الثاني الماضي، عن عشرات الطلبات لمجموعات أوروبية ترغب بزيارة سورية بهدف السياحة، معرباً عن تفاؤله بأن يكون عام ٢٠٢٢ أفضل للسياحة السورية.

وأوضح أنه منذ عام ٢٠١٩ كانت هناك بوادر مشجعة للقدوم السياحي وعودة المجموعات السياحية، لكن وباء كورونا أثر بشكل كبير على العمل السياحي وحركة القدوم، والزيارات التي تمت إلى سورية في وقت فيه الحدود شبه مغلقة والقدوم مقنن، ولو كان الوضع مغايراً لتحدثنا «اليوم» عن ملايين من الزائرين.

وأشار إلى أن أعداد الزائرين إلى سورية من عرب وأجانب بلغ العام الماضي ٤٨٨ ألف زائر، وما يزيد على مليون ليلة فندقية في الفنادق والمنتجعات السورية.

ووافق مجلس الوزراء العراقي في تموز ٢٠٢١ على استئناف السياحة الدينية بين العراق ودول العالم.

كما أعلنت إيران عن استئناف الرحلات السياحية الإيرانية إلى سورية اعتبارا من بداية العام الحالي.

لبنان: ما يحصل من توترات ناتج عن عدم تجاوب مفوضية اللاجئين بخصوص عودة السوريين

وكالات

اعتبرت وزارة الخارجية اللبنانية أن عدم تجاوب مفوضية اللاجئين مع طلبات لبنان، لناحية مشاركة المعلومات والبيانات وتعزيز جهود التعافي المبكر في سورية، ما يسمح بعودة تدريجية وآمنة وكريمة للنازحين السوريين، يشكّل السبب الأساس وراء ما يحصل من مشاكل متزايدة تدعو للقلق وتوترات على الأراضي اللبنانية، في ظلّ عدم وجود أفق واضح لحلّ أزمة النزوح السوري، وعدم طرح مجتمع الدول المانحة لخريطة طريق، تبين الحلول المناسبة بعد مرور ١١ سنة على اندلاع الأزمة السورية.

وأشارت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية في بيان لها أمس إلى «أنها اطلعت باهتمام بالغ» على بيان المفوضية وأكدت «أهمية الحوار المباشر والهادئ والبناء»، معربة عن أسفها أن «البيانات المماثلة تعمق التباين وتزيد الأزمات التي يعاني منها النازحون السوريون، والمجتمعات اللبنانية المضيفة لهم، خاصةً وأن لبنان لم يتخذ أي إجراءات أو قرارات من شأنها التمييز بين النازح السوري والمواطن اللبناني، كما وأن أزمة الغذاء التي يشهدها العالم يتضاعف تأثيرها في لبنان، بسبب المشاكل الاقتصادية والمالية التي يعاني منها البلد».

وذكرت الخارجية اللبنانية في بيانها أن «لبنان حذر مراراً من أن هذا الواقع سيؤدي حتماً إلى تنافس اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين على الموارد الغذائية المحدودة، خاصة أن النازحين واللاجئين يشكلون ثلث عدد سكان لبنان، وأن ٨٠ بالمئة من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر».

ولفتت إلى أنه «لا شك أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى ارتفاع في نسبة التوترات، لا بل في نسبة الحوادث الأمنية تجاه كل الفئات المهمشة في لبنان».

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في لبنان كانت دعت في بيان لها أول أمس إلى «ضمان سيادة القانون والوقف الفوري للعنف والتمييز ضدّ المستهدفين المقيمين داخل الأراضي اللبنانية». وقالت المفوضية: إن «لبنان يشهد حالياً زيادة في التوتر بين الفئات المختلفة، وبالأخص في العنف ضد اللاجئين، وتشعر المفوضية بالقلق الشديد إزاء الممارسات والتدابير التمييزية التي يتمّ تفعيلها على أساس الجنسية، ما يؤثر على اللاجئين كما على غيرهم».

ودعت المفوضية السلطات اللبنانية إلى «ضمان سيادة القانون والوقف الفوري للعنف والتمييز ضدّ المستهدفين المقيمين داخل الأراضي اللبنانية»، مشددة على أنه «من الضروري أن يستمرّ كل من روح التضامن والاحترام المتبادل اللذين لطالما تميّز بهما المجتمع بكل فئاته في لبنان».

من جهتها نقلت مواقع إلكترونية عن وزير الاقتصاد اللبناني أمين سلام، رفضه تحميل اللاجئين السوريين مسؤولية أزمة الخبز، قائلاً: «نحن لا نبيع الخبز على الهوية».

ضغط ميداني للاحتلال التركي على جبهات حلب والحسكة.. والجيش يرد في تادف

بتوجيه من الرئيس الأسد.. مشروع تكتيكي سوري روسي لاقتحام مانع مائي وتحرير الضفة المقابلة

حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

بتوجيه من الرئيس الفريق بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة نفذ أحد تشكيلات الجيش العربي السوري وبالتعاون مع القوات الروسية العاملة في سورية مشروعاً تكتيكياً عملياتياً بالذخيرة الحية يتضمن الهجوم على نقاط محصنة للعدو مع اقتحام مانع مائي من الحركة للوصول إلى الضفة المقابلة وتحريرها.

وذكرت وزارة الدفاع في موقعها الإلكتروني أمس، أن تنفيذ المشروع تم بحضور رئيس هيئة الأركان العامة العماد عبد الكريم محمود إبراهيم وقائد القوات الروسية العاملة في سورية العماد أول ألكسندر تشايكو وعدد من كبار ضباط الجيشين السوري والروسي، وشاركت فيه مختلف أنواع القوات البرية والجوية والبحرية وصنوف القوات والقوات الاختصاصية في ظروف تحاكي في طبيعتها المعركة الحقيقية.

وقدم قائد القوات المنفذة شرحاً مفصلاً على الخريطة عن فكرة المعركة المتضمنة الهجوم على نقاط محصنة للعدو مع اقتحام مانع مائي من الحركة للوصول إلى الضفة المقابلة وتحريرها.

وبعد انتهاء التمهيد الناري الذي شارك فيه الطيران الحربي وحوامات الدعم الناري وصواريخ عملياتية أرض- أرض بالإضافة إلى المدفعية وراجمات الصواريخ ووسائط نارية أخرى، بدأ الهجوم وتقدمت طلائع القوات بشجاعة واندفاع نحو المانع المائي وبتغطية نارية كثيفة وقامت بتدمير العدو على مشارف البحيرة مؤمنة تقدم القوى الرئيسة وسحق العدو.

وزارة الدفاع التي أشارت إلى تفاصيل ما جرى في المشروع التكتيكي نقلت عن رئيس هيئة الأركان العامة الذي أجرى تقييماً شاملاً لمراحل المشروع كافةً، شكره لجميع القادة المشاركين لجهودهم المبذولة في نجاح هذا المشروع، وثناءه على المهارة والكفاءة التي أظهرها الضباط والمقاتلون في تنفيذ المهام ضمن الوقت المحدد، مشدداً على أهمية هذه المشاريع وخاصة في هذه المرحلة في تعزيز إمكانات وقدرات قواتنا المسلحة والحفاظ على جاهزيتها القتالية العالية التي تمكنها من تنفيذ ما يسند إليها من واجبات في كل زمان ومكان.

وأكد رئيس هيئة الأركان العامة على أن سورية الإباء بقيادة الرئيس الفريق بشار الأسد مصممة على متابعة مسيرة الإنجازات والانتصارات، ومواصلة تصديها للعدوان وتحرير كل شبر من أرضها من كل إرهاب واحتلال.

أحد تشكيلات قواتنا المسلحة وبالتعاون مع القوات الروسية العاملة في سورية ينفذ مشروعاً تكتيكياً عملياتياً بالذخيرة الحية (عن الانترنت)

المناورات السورية - الروسية المشتركة، تزامنت مع ارتفاع وتيرة التصعيد شمالاً، حيث رد الجيش العربي السوري على اعتداءات الاحتلال التركي في جبهة تادف بريف حلب الشمالي، في وقت واصل فيه الأخير تصعيده الميداني في ريفي حلب والحسكة الشماليين، للأسبوع الثاني على التوالي، في مسعى لترك جبهات القتال مفتوحة بغية خلق حالة من عدم الاستقرار، وذلك على الرغم من تراجع حظوظ النظام التركي بشن عدوان عسكري جديد بعد قمة رؤساء الدول الضامنة لمسار أستانا في العاصمة الإيرانية طهران.

جيش الاحتلال التركي نقل تصعيده العسكري من ريف حلب الشمالي إلى ريف المحافظة الشمالي الشرقي، حيث دارت اشتباكات متقطعة بين جيش الاحتلال والجيش العربي السوري في جبهة تادف جنوب منطقة الباب فجر أمس.

وقالت مصادر أهلية في تادف لـ«الوطن»: إن جيش الاحتلال التركي ومرتزقته، أطلقوا قذائف باتجاه نقاط تمركز الجيش العربي السوري جنوب غرب البلدة.

وفي جبهات ريف الحسكة الشمالي، تابع الاحتلال التركي تصعيده الميداني بعد هدوء استمر يومين فقط، باتجاه قرى ناحيتي تل تمر وأبو راسين، اللتين تعرضتا الأسبوع الماضي لقصف مستمر وممنهج نتج عنه وقوع أكثر من ٣٠ إصابة في صفوف الأهالي.

أما في منطقة «خفض التصعيد» بإدلب، فقد تواصل التصعيد المستمر منذ أشهر على حاله بسبب لجوء ما يسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي إلى خرق إطلاق النار بشكل دائم بأوامر من مشغلها التركي.

وذكر مصدر ميداني في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي لـ«الوطن»، أن الجيش رد على مصادر إطلاق النيران في محيط بلدات سفوهن والفطيرة وفليفل وبينين والبارة بعد استهداف نقاط تمركزه، تماماً كما حدث خلال رده على خروقات الإرهابيين في محور العميقة بسهل الغاب الشمالي الغربي ومحور جبل أبو علي شمال اللاذقية.

إنجاز ٥٠ بالمئة من مستلزمات العملية الانتخابية.. عرنوس: تشجيع الخبرات والكفاءات ممن يتمتعون بثقة المجتمع المحلي وتحفيزهم للترشح

المجلس الأعلى للإدارة المحلية: تأمين المستلزمات لإجراء انتخابات المجالس المحلية

محمد راكان مصطفى

حدد المجلس الأعلى للإدارة المحلية خلال اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس الإجراءات التحضيرية اللازمة ودور الجهات المعنية في تأمين مستلزمات إجراء انتخابات المجالس المحلية خلال الفترة المقبلة ضمن موعدها القانوني وأكد تأمين مستلزمات العملية الانتخابية واحتياجاتها اللوجستية كافة.

وأكد عرنوس أن المجالس المحلية هي صلة الوصل بين المواطنين والسلطة التنفيذية وقد أعطاها قانون الإدارة المحلية صلاحيات واسعة، مشيراً إلى أهمية توسيع اللامركزية الإدارية ونقل مجموعة من الصلاحيات إلى الجهات المحلية لتكون قادرة على القيام بواجباتها والمهمات الملقاة على عاتقها، موضحاً أهمية الدور الأساسي للمحافظين واللجان القضائية بتأمين متطلبات إنجاح العملية الانتخابية وضمان إجرائها بشفافية واختيار المواطنين ممثليهم بكل مسؤولية.

وشدد عرنوس على ضرورة تشجيع الخبرات والكفاءات ومن يتمتعون بثقة المجتمع المحلي وتحفيزهم للترشح للانتخابات، وذلك نظراً للدور الحيوي المطلوب من المجالس المحلية في تحسين واقع الخدمات وتحقيق التنمية على المستوى المحلي والاستجابة المباشرة لشكاوى المواطنين وإيجاد الحلول التي تعزز الثقة بهذه المجالس، والاستجابة لمطالب المجتمع المحلي وإشراكه في التنمية بكل مجالاتها، موضحاً أن هذه الانتخابات ركيزة أساسية لصنع قيادات مستقبلية في المستويات الأعلى.

بدوره قدم وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف عرضاً حول الإجراءات والاستعدادات لتنظيم انتخابات المجالس المحلية والتنسيق بين المحافظات والوزارات والجهات المعنية لإنجاح الانتخابات، كذلك المراحل المنجزة في مشروع الخطة الوطنية اللامركزية بهدف منح المجالس المحلية صلاحيات أوسع في مجال إعداد وتنفيذ الخطط الخدمية والتنموية، في حين قدم المحافظون ورؤساء مجالس المحافظات عدداً من المقترحات المتعلقة بتطوير آليات عمل المجالس المحلية وتعزيز اللامركزية الإدارية.

وشدد المجلس الأعلى للإدارة المحلية على ضرورة تعزيز التواصل والتنسيق المستمر بين المحافظين والاتحادات المهنية والنقابات والمنظمات وتفعيل دورها في التنمية باعتبارها رديفاً أساسياً وفاعلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تنظيم اقتصاد الظل ومراقبته بما يضمن تقديم المنتجات بالجودة والنوعية ويعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وأيضاً تفعيل العمل بمحددات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي باعتباره وثيقة وطنية للتنمية المستدامة والمتوازنة على المستوى المكاني والاستثمار الأمثل لمقدرات كل منطقة.

مدير المجالس والتنمية المحلية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة إياد الشمعة كشف لـ«الوطن» أنه تم إنجاز نحو ٥٠ بالمئة من مستلزمات العملية الانتخابية، مؤكداً الانتهاء من كل التجهيزات قبل ١٥ آب ٢٠٢٢.

الشمعة أوضح أن النماذج الخاصة باستمارات الانتخابات والبالغ عددها ٢٧ أنموذجاً، منها استمارة طلب ترشيح وقبول طلب وغيرها، تمت طباعة نحو ٤٠ بالمئة منها كما تم بدء التوزيع على المحافظات حسب الاحتياج.

ولفت إلى أنه تمت المباشرة بتصنيع ١٦ ألف ختم للمراكز الانتخابية، متوقعاً أن ينتهي تصنيعها خلال أسبوع.

وعن الصناديق الانتخابية بين الشمعة أنه تمت المباشرة بتصنيع ٨ آلاف صندوق إضافة للصناديق التي كانت موجودة في الانتخابات السابقة، منوهاً بالانتهاء من تصنيع ٤ آلاف صندوق منها، مضيفاً: تم استلام ٥ ملايين مغلف لوضع الأوراق الانتخابية ضمنها، من أصل ٢٠ مليون مغلف.

من اجتماع المجلس الأعلى للإدارة المحلية أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس (عن الانترنت)

«الإطار التنسيقي» أجّل تظاهراته والبرلمان علّق جلساته و«الصدريون» لاعتصام مفتوح

الأزمة السياسية في العراق إلى تصاعد ودعوات لعقد حوار وطني

وكالات

على وقع الأزمة السياسية التي يعيشها العراق منذ الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول الماضي، أعلن التيار الصدري، أمس السبت، بدء اعتصام مفتوح داخل البرلمان العراقي، في أعقاب اقتحامه، من آلاف المتظاهرين المطالبين بإسقاط الطبقة السياسية، الأمر الذي دفع برئيس مجلس النواب العراقي، محمد الحلبوسي، إلى تعليق جلسات المجلس حتى إشعار آخر، على خلفية اقتحام متظاهرين المنطقة الخضراء.

ونشر مدير مكتب الصدر في بغداد، إبراهيم الجابري، منشوراً عبر صفحته على فيسبوك، قال فيه: إن «الشعب يختار الاعتصام المفتوح داخل البرلمان»، وقبل ذلك، قال الجابري في منشور سابق: «الشعب داخل البرلمان شكراً للقوات الأمنية».

ونقل الموقع أن إعلام التيار الصدري، أعلن أمس أنه قرر إقامة مجلس حسيني داخل مبنى البرلمان، بمناسبة حلول شهر محرم الحرام.

من جانبه حمل القيادي في التيار الصدري حازم الأعرجي، الإطار التنسيقي مسؤولية سيلان الدم العراقي، وقال في بيان مقتضب: «الإطار من يتحمل دماء العراقيين التي سالت اليوم».

إلى ذلك وجه رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة العراقية مصطفى الكاظمي، القوات الأمنية بحماية المتظاهرين الذين دعاهم إلى التزام السلمية في حراكهم، وعدم التصعيد، والالتزام بتوجيهات القوات الأمنية التي هدفها حمايتهم، وحماية المؤسسات الرسمية.

واعتبر الكاظمي في كلمة له أن الجميع يتحمل المسؤولية الأحزاب والطبقةُ السياسيةِ والقوى الاجتماعيةُ وسائرُ المؤثرين، قائلاً: «علينا أن نقولَها، نعم، الجميع، وعلى الجميع أن يتصرف وفق قواعد الحكمة والبصيرة من أجل العراق، حتى لا نخسرَ مجدداً».

ودعا الجميعَ إلى التحلي بالهدوء والصبر والعقلانية والتعاون لتوقيف من يسرع هذه الفتنة، «والكل يجب أن يعلم جيداً أن نار الفتنة ستحرقُ الجميع».

الرئيس العراقي برهم صالح دعا بدوره إلى عقد حوار وطني بين الفرقاء السياسيين وتغليب لغة العقل وتقديم المصلحة الوطنية، وفي بيان نشرته رئاسة الجمهورية العراقية على صفحتها الرسمية في «تويتر»، قال صالح: «نؤكد الحاجة الملحّة لعقد حوار وطني صادق وحريص على مصلحة الوطن والمواطنين».

بالتوازي أعلن «الإطار التنسيقي» العراقي، تأجيل التظاهرات التي دعا إليها في وقت سابق أمس، حتى إشعار آخر، لإعطاء وقت للحوار والحلول السياسية من أجل ضمان وحدة الصف.

وأكدت اللجنة التحضيرية لتظاهرات «الدفاع عن الشرعية الدستورية» في العراق تأجيل التظاهرات المقررة في البلاد، مشيرةً إلى أن «قرار التأجيل جاء بناء على بيانات قادة الإطار التنسيقي وتدخل شيوخ العشائر ورجال الدين»، من أجل «إعطاء وقت للحوار والحلول الإيجابية السياسية لضمان وحدة الصف وتجنب الفتنة» في العراق.

ص٨ إلى الواجهة من جديد.. السكر يتجاوز الـ٥ آلاف وكيلو المتة ٢٠ ألف ليرة

ص٩ قطنا لـ«الوطن»: لا نقص بكميات المازوت الزراعي

ص١٠ مطاعم شعبية بدمشق «تضرب عرض الحائط» بتسعيرة المحافظة

رفض نقل عناصر الضابطة إلى وزارة الدفاع.. والضللي لـ«الوطن»: قدمنا صياغة حضارية

مجلس الدولة يضع العديد من الملاحظات على مشروع قانون الجمارك الجديد

محمد منار حميجو

وضع مكتب الصياغة والتشريعات في مجلس الدولة العديد من الملاحظات على مشروع تعديل قانون الجمارك العامة وخصوصاً فيما يتعلق بمهام الهيئة خارج النطاق الجمركي بعدما ورد في المادة الثانية والثالثة من المشروع أن من مهام الهيئة «مكافحة التهريب على امتداد أراضي الجمهورية العربية السورية ومياهها الإقليمية»، الأمر الذي دفع مكتب الصياغة إلى حذف هذه الفقرة من المشروع والاكتفاء بأن تكون مكافحة التهريب ضمن النطاق الجمركي البري والبحري.

وأعاد المكتب حذف هذه الفقرة والفقرات الأخرى في مشروع القانون المتعلقة بهذا الموضوع إلى عدة أمور وهي أن التعديل تم بما يتوافق مع مواد القانون حيث إن عمل عاملي الجمارك محصور ضمن النطاق الجمركي وذلك توافقاً مع طبيعة عملهم واختصاصهم وتوافقاً أيضاً مع الأحكام القانونية النافذة ومن ذلك قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي أناط بموظفي التموين المخولين بمهام الضابطة العدلية سلطة ضبط البضائع المجهولة المنشأ أو التي تكون بياناتها غير صحيحة.

من جهته أكد رئيس مجلس الدولة عبد الناصر الضللي في تصريح لـ«الوطن» أن مكتب الصياغة صاغ القانون بشكل حضاري بما ينسجم مع أحكام الدستور وطبيعة عمل الجمارك، مشيراً إلى أنه تم وضع العديد من الملاحظات على مشروع القانون.

وحصلت «الوطن» على مشروع القانون، ونصت مواده فيما نصت عليه، أنه تحل الضابطة الجمركية وينقل ضباطها وعناصرها إلى ملاك وزارة الدفاع وينظم عملهم بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ورأى مكتب الصياغة أنه ليس ثمة موجب للنص على حل الضابطة لأنه لم يعد لها وجود أصلاً طالما تم إلغاء قانون الضابطة الجمركية بموجب هذا الصك.

وفيما يخص نقل ضباط وعناصر الضابطة الجمركية رأى مكتب الصياغة الإبقاء فقط على جزئية نقل الضباط إلى ملاك وزارة الدفاع بحسبان أن هؤلاء هم ضباط ومعينون على ملاك وزارة الدفاع ويجب النص على نقلهم مع احتفاظهم بحقوقهم.

أما فيما يتعلق بعناصر الضابطة الجمركية اعتبر أن النص الوارد في هذا الخصوص غير منطقي لأنه لا يجوز نقلهم إلى ملاك وزارة الدفاع بحسبان أنه لا علاقة لهم بها وأنهم تقدموا إلى وظيفة عامة على أساس أنهم عاملون في الضابطة الجمركية التي هي ذات طابع مدني، على أن يتم نقلهم إلى الهيئة المحدثة حكماً.